

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف السابع تقرير الدراسة الاستكشافية الأولية

أولاً: مقدمة الدراسة الاستكشافية:

تتناول هذه الدراسة الاستكشافية موضوع "مشروعية الأدلة الرقمية المستمدة من الحسابات الشخصية في إطار التفتيش الجنائي الإلكتروني"، وهو من الموضوعات القانونية الحديثة التي تزايدت أهميتها نتيجة الاعتماد المتنامي على الوسائل الرقمية في المعاملات اليومية والتحقيقات الجنائية.

وهدفت هذه الدراسة الأولية إلى الوقوف على الواقع العملي المرتبط باستخدام الأدلة الرقمية، والتعرف على أبرز التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه الجهات المختصة عند التعامل مع البيانات الإلكترونية والحسابات الشخصية، فضلاً عن التحقق من مدى توافر البيانات والمصادر العملية اللازمة لاستكمال البحث العلمي.

وقد شملت الدراسة الاستكشافية زيارة عدد من الجهات ذات الصلة بالموضوع، تمثلت في إدارة قانونية بإحدى الجهات الحكومية، وقسم مختص بالأمن السيبراني، بالإضافة إلى مقابلات غير رسمية مع عدد من الممارسين القانونيين والمتخصصين في تقنية المعلومات وتم الاكتفاء بالإشارة إلى المسميات الوظيفية دون ذكر الأسماء الشخصية حفاظاً على السرية المهنية. وتركزت الأسئلة المطروحة حول:

أبرز المشكلات القانونية المرتبطة بالأدلة الرقمية.
مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لمعالجة الجرائم الرقمية.
الصعوبات العملية التي تواجه جمع الأدلة الإلكترونية.
احتياجات سوق العمل في مجال التحقيق الرقمي وحماية البيانات.

ثانياً: عرض المؤشرات والنتائج الواقعية:

أسفرت الدراسة الاستكشافية عن مجموعة من المؤشرات المهمة التي تعكس وجود تحديات حقيقية في البيئة العملية.

فقد أشار عدد من المختصين القانونيين إلى تزايد الاعتماد على الأدلة الرقمية في التحقيقات الحديثة مقارنة بالسنوات السابقة، خاصة في الجرائم المرتبطة بالاحتيال الإلكتروني واختراق الحسابات والجرائم المعلوماتية.

كما تبين وجود تفاوت في فهم بعض الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات الإلكترونية، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى إثارة منازعات حول مشروعية الدليل الرقمي وقيمه الإثباتية أمام الجهات القضائية.

وأظهرت المقابلات مع المختصين في المجال التقني أن جزءاً من التحديات لا يرتبط بالنصوص القانونية فقط، بل يمتد إلى الجوانب الفنية المتعلقة بحفظ الأدلة الرقمية وسلامة إجراءات جمعها وتوثيقها بما يضمن عدم الطعن في صحتها.

ومن خلال الاطلاع على بعض الأنظمة والإجراءات المتبعة، تبين وجود حاجة متزايدة إلى تطوير آليات التكامل بين الخبرة القانونية والخبرة التقنية عند التعامل مع الجرائم الرقمية، نظراً للطبيعة المعقدة للأدلة الإلكترونية مقارنة بالأدلة التقليدية.

كذلك أظهرت الدراسة أن سوق العمل أصبح أكثر احتياجاً للكوادر القانونية القادرة على فهم الجوانب التقنية المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات والأدلة الرقمية.

ثالثاً: ربط النظرية الأكاديمية بالواقع العملي:

أظهرت الدراسة الاستكشافية وجود ارتباط مباشر بين الإشكاليات النظرية التي تناولها الفقه القانوني وبين التحديات العملية التي يواجهها المختصون في الميدان. فبينما تؤكد الكتابات الفقهية أهمية تحقيق التوازن بين حماية الخصوصية ومتطلبات العدالة الجنائية، كشفت الدراسة الميدانية أن هذا التوازن يمثل تحدياً يومياً للممارسين عند التعامل مع البيانات الشخصية المخزنة إلكترونياً. كما أن الجدل الفقهي حول حجية الأدلة الرقمية ومشروعية الحصول عليها لا يزال ينعكس بصورة واضحة على الواقع العملي، حيث أشار عدد من المختصين إلى الحاجة إلى مزيد من التوضيح التشريعي لبعض المسائل المتعلقة بالتفتيش الإلكتروني وإجراءات جمع الأدلة الرقمية.

ومن زاوية سوق العمل تبين أن المؤسسات أصبحت بحاجة إلى متخصصين يجمعون بين التأهيل القانوني والمعرفة التقنية، بما يمكنهم من التعامل مع النزاعات الناشئة عن الجرائم الإلكترونية والبيانات الشخصية والتحول الرقمي. وعليه فإن موضوع الرسالة المقترح لا يقتصر على معالجة إشكالية أكاديمية نظرية، بل يرتبط مباشرة باحتياجات عملية متزايدة في سوق العمل والتحول الرقمي الذي تشهده المؤسسات العامة والخاصة.

رابعاً: الانعكاس على خطة البحث والتوصية المنهجية:

ساهمت الدراسة الاستكشافية في بلورة اتجاه البحث بصورة أكثر دقة، حيث أكدت وجود حاجة حقيقية لدراسة الضمانات القانونية المنظمة للأدلة الرقمية وآليات تحقيق التوازن بين متطلبات التحقيق الجنائي وحماية الخصوصية كما دفعت نتائج الدراسة إلى إعادة صياغة بعض عناصر الإشكالية البحثية بحيث تركز بصورة أكبر على التحديات التطبيقية التي تواجه الجهات المختصة عند جمع الأدلة الرقمية.

وأوصت الدراسة بإضافة محور مستقل ضمن خطة الرسالة يتناول الجوانب العملية للأدلة الرقمية ومتطلبات سوق العمل في مجالات الأمن السيبراني والتحقيق الرقمي، باعتبارها من القضايا التي أظهرت الدراسة الميدانية أهمية متزايدة لها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الدراسة الاستكشافية حققت هدفها في الربط بين الإطار النظري والواقع العملي، وأسهمت في توجيه مسار البحث نحو القضايا الأكثر ارتباطاً بالتطبيق العملي والاحتياجات المهنية المعاصرة.